الفصل الثامن

الهجرة الدولية والمواليد والتنمية

مايكل اس تيتلباوم وشارون ستانتون رسل

أصبحت الهجرة الدولية مؤخراً، التي ظلت زمناً طويلاً موضع تجاهل في مناقشات السكان والتنمية، قضية رئيسية في مناقشات السياسات المحلية والدولية. وتعني الاتجاهات المتوقعة في الأوضاع السياسية والاقتصادية العالمية أن هناك احتمالات كامنة كبيرة لاستمرار الزيادات في حركات السكان الدولية. وهذا يفرض تحديات أساسية:

- إلى «النظام العالمي الجديد» الآخذ في الظهور في فترة ما بعد الحرب الباردة (أو لربما كانت الهجرات جزءاً لا يتجزأ من هذا النظام الجديد)؛
- إلى نظام ما بعد الحرب العالمية الثانية المتمثل في الدول ذات السيادة؛
- إلى نظام الهجرة الدولي الذي بُني بكل معاناة والذي أصبح مهدداً الآن أكثر من أي وقت مضى؛ وأخيراً
- إلى البقاء على قيد الحياة السياسية بالنسبة للحكومات والأحزاب السياسية الديمقراطية الملتزمة بالتسامح مثل فرنسا، وألمانيا، وبلجيكا.

ورغم أنه لا يتحرك قط سوى أقليَّة صغيرة من سكان العالم عبر الحدود الدولية كمهاجرين، إلاّ أن الآثار الكامنة المحتملة على مختلف نواحي السكان (مثل التغيرات

الديموغرافية المحيطة بالمواليد وحجم ونمو السكان والبنية العمرية والتركيبة السكانية الداخلية) وعلى التنمية ليست هامة وذات دلالة فحسب بل شائكة كذلك.

ويمكن أن يُنظر للهجرة الدولية بأفضل ما يكون كنقطة مركزية للتقاطع بين التفاضليات الاقتصادية والديموغرافية والسياسية. ومع اتساع هذه التباينات تتسع الاحتمالات الكامنة (رغم أنه ليس من الضروري تحقيق هذه الاحتمالات) أمام الهجرة الدولية.

ويستكشف هذا الفصل العلاقات بين نسبة المواليد والحركات السكانية الدولية والتنمية. ويستعرض الفصل أنماط واتجاهات الهجرة الدولية وينظر في سلسلة القوى التي تخلق الاحتمالات الكامنة المتزايدة للحِراك؛ كما يناقش الاستجابات لهذه القوى والاتجاهات؛ ويتفحص الصلات بين الهجرة الدولية ونسبة المواليد والتغيّر الديموغرافي الكامن وراء ذلك، وكذلك الصلات بين الحركات السكانية الدولية والتنمية الاقتصادية في دول الهجرة.

اتجاهات في الهجرة الدولية

الحجم والتركيبة

غالباً ما تكون إحصائيات الهجرة الدولية غير دقيقة وغير كاملة وبصورة عامة تتخلّف عدة سنوات إلى الوراء، مما يجعل التقديرات العالمية الموثوقة أمراً صعباً. ويقدِّر قسم السكان التابع للأمم المتحدة، باستعمال أحدث الأرقام العالمية، المبنيَّة على جولة تعداد عام ١٩٨٠ وبيان المهاجرين لنفس العام، أن حوالي ١٠٠ مليون مهاجر كانوا يعيشون خارج الدول مسقط رأسهم أو التي يتمتّعون بجنسيتها منذ حوالي عام ١٩٨٥.[١] ويضمُّ هذا الرقم أولئك الذين سُجِّلوا في التعداد كمولودين أجانب أو كمواطنين أجانب، وكذلك حوالي ١٢ إلى ١٣ مليون لاجئ كما وردوا في تقارير ذلك الوقت الصادرة عن المندوب السامي للاجئين التابع للأمم المتحدة (UNHCR) وعن وكالة الأمم المتحدة للغوث والتشغيل (UNRWA). ويضم رقم الـ١٠٠ مليون حوالي ٣٦ مليون في آسيا والشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وأكثر من ٢٣ مليون في أوروبا الشرقية والغربية؛ وأكثر من ٢٠ مليون في الولايات المتحدة وكندا؛ و١٠ ملايين في جنوب الصحراء الافريقية؛ و٦ ملايين في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي و٤ ملايين في أوقيانوسيا (أنظر شكل ١).[٢]

شكل ١. المهاجرون الذين كانوا يعيشون في أقاليم العالم حوالي عام ١٩٨٥ (بالملايين)

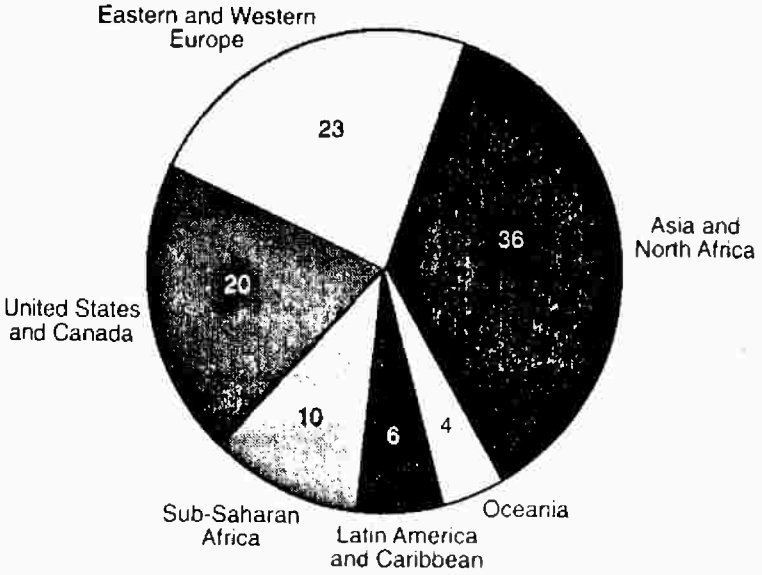

ملاحظة: لا يصل مجموع الأعداد إلى ١٠٠ مليون بسبب التقريب

Source: Data from U.N. Population Division. See Population Reference Bureau, Inc., *Population Today* (March 1994), p. 2

ومّما لا شكَّ فيه أن هذه الأرقام «التقديرية العشوائية» في أفضل حالاتها قد ازدادت في السنوات الأخيرة نتيجة لكل من الحدود الدولية المتغيِّرة وزيادة الحِراك الدولي. وعلى سبيل المثال، لا تضم هذه الأرقام الأكثر من ٧٠ مليون مواطن من الاتحاد السوفييتي السابق الذين يعيشون الآن خارج حدود دولتهم العرقية «الخاصة» بهم؛[٣] كما لا تضم تقديرات عن أعداد المهاجرين بصورة غير مشروعة أو الأشخاص الذين أُبعدوا عن أراضيهم لأسباب خارجية ولم يردوا في مصادر التعداد أو اللاجئين.

ويختلف المهاجرون الدوليون بقدر اختلاف دوافعهم للهجرة. فبعضهم من المستوطنين، الذين تكون هجرتهم – سواء كانت مشروعة أو غير مشروعة، هجرة دائمة في الأساس؛ أمّا غيرهم

فيكونوا قد هاجروا (على الأقل في المرحلة الأولى) هجرة مؤقتة. وبدأ بعض المراقبين ينظرون في دور العوامل البيئية في خلق فئة ثالثة يطلق عليها اسم «المهاجرين البيئيين». وبصورة عامة، يميل المهاجرون إلى كونهم بالغين شبابا. وما بين ٤٠ و٦٠ بالمائة من جميع المهاجرين الدوليين في طول العالم وعرضه – وأكثر من نصف اللاجئين – هم نساء وفتيات.[٤] وفي بداية عام ١٩٩٣، عُرِّف حوالي ١٩ مليون من الناس رسمياً على أنهم لاجئون.[٥] وبالإضافة إلى ذلك، هناك عدد مساوٍ تقريباً من الناس الذين يجبرون على الهجرة في أوضاع شبيهة بأوضاع اللاجئين.

الأنماط الإقليمية

لا يمكن إلقاء الضوء إلاّ على بعض الأنماط والاتجاهات الاقليمية للتحركات السكانية العالمية في هذا الفصل المختصر. وعلى أية حال، هناك نقطتان تستحقان التأكيد. الأولى، هي أن السواد الأعظم من سكان العالم، ومن سكان كل دولة من الدول، لا يتحركون قط عبر الحدود الدولية؛ ولم تجر هجرة أعداد كبيرة حتى في حدود ١٠ بالمائة من السكان، إلاّ في الحالات الأقصى تطرفاً مثل كوبا وأفغانستان وهايتي والسلفادور. والنقطة الثانية هي أنه على الرغم من أن اتجاهات الهجرة الدولية قد اجتذبت أقصى اهتمام ظاهر من قبل الدول الصناعية الغربية، إلاّ أن أكثر من نصف الهجرة الدولية تتم ما بين الدول النامية (أي من دول الجنوب إلى دول الجنوب) ويلي ذلك (من حيث الحجم) الهجرة من دول الجنوب إلى دول الشمال ثم الهجرة من الشرق إلى الغرب.

ومرّت *آسيا*، التي يوجد فيها حوالي ٣٦ مليون مهاجر، بتحركات سكانية كبيرة ومفاجئة. ففي عام ١٩٩٣، كان هناك أكثر من ٧ ملايين من اللاجئين، بينهم أكثر من ٤ر٥ مليون أفغاني و٢ر٧ مليون فلسطيني.

ومثل حرب الخليج الفارسي (هكذا) عام ١٩٩١، كان أحد المظاهر الرئيسية للهجرة الدولية إلى غرب آسيا هو هجرة العمالة إلى دول الخليج الغنية بالنفط، والتي استضافت ٧ ملايين عامل مهاجر تقريباً وأفراد أسرهم في أواخر الثمانينات.[٦] وكان هناك ثلاثة اتجاهات رئيسية في مجرى هذه الهجرة على مدى العقد الماضي. أولاً كان هناك العدد المتزايد من الآسيويين، أي ما يصل إلى ١٢ بالمائة من إجمالي المهاجرين إلى دول الخليج في عام ١٩٧٠

إلى ٦٣ بالمائة في عام ١٩٨٥. وثانياً كان هناك النسبة المتنامية من النساء بين صفوف المهاجرين للعمل. وثالثاً على الرغم من التوقعات بحدوث تدني هائل من هجرة العمل في الثمانينات، إلاّ أن عدد المهاجرين ظل على ما يبدو مستقراً أو ازداد بصورة طفيفة. وبعض هؤلاء العمال الأجانب، بالإضافة إلى الكويتيين والشيعة العراقيين والأكراد كانوا بين الـ٥ر٤ مليون من الناس الذين اقتلعوا من أماكنهم في أعقاب غزو العراق للكويت.

ومنذ انتهاء حرب الخليج، بدأ العمال الآسيويون وبعض العمال العرب (وبخاصة المصريين) في العودة إلى الخليج، حيث من المحتمل أن تستمر الحاجة للعمال الأجانب. وعلى أية حال، فلربما كان الأكثر دلالة هو ازدياد هجرة العمال داخل شرق وجنوب شرق آسيا. فقد أصبح هذان الاقليمان أكثر أقاليم العالم ديناميكية اقتصادياً، والهجرة الدولية داخل آسيا تتجه بصورة متزايدة إلى جهات متنوّعة – وبخاصة إلى الاقتصادات الصناعية الجديدة مثل هونغ كونغ وكوريا وسنغافورة وتايوان وكذلك بروناي وماليزيا واليابان.[٧] ونسبة متزايدة من المهاجرين الآسيويين هن نساء يهاجرن للعمل في الخدمة المنزلية والصناعة الترفيهية.

وجنوب *الصحراء الافريقية* به ثاني أكبر تجمُّع من اللاجئين (بعد آسيا) والذي بلغ التعداد الرسمي فيه ٥ر٤ مليون في نهاية عام ١٩٩٢، ولربما كان هناك عدد مماثل من المرحَّلين خارجياً.[٨] ومعظم الهجرة الطوعية تتوجَّه لدول أخرى داخل جنوب الصحراء الافريقية، على الرغم من زيادة تدفقها إلى أوروبا. وهجرة العمل أمر هام في طول افريقيا وعرضها وبخاصة بالنسبة للدول الافريقية الوسطى والغربية والجمهورية جنوب افريقيا. وتميل تدفقات الهجرة الافريقية إلى كونها سريعة التقلُّب، وتتغيَّر فجأة استجابة للنزاعات والكوارث الطبيعية.

وداخل *أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي* ومنهما، فإن أكثر الجوانب بروزاً من جوانب الهجرة الدولية هو الجاذبية الطاغية لعدد قليل من الدول وبخاصة الولايات المتحدة والأرجنتين وفنزويلا. ولدى المكسيك إلى حدٍ كبير أكبر عدد من المهاجرين، الذين تتواجد الغالبية العظمى منهم في الولايات المتحدة؛ فقد كان هناك حوالي ٤ر٣ مليون مكسيكي جرى تسجيلهم في إحصاء عام ١٩٩٠ في الولايات المتحدة.[٩] كما أن كولومبيا وكوبا أيضاً دولتان هما مصدران رئيسيان، من كل منهما هناك حوالي ٧٥٠ ألف مهاجر؛ وثلاثة أرباع

الكولومبيين تقريباً يتوجهون إلى فنزويلا المجاورة، بينما بالنسبة للباقي – وكذلك لمعظم الكوبيين – فإن الولايات المتحدة هي الجهة المفضَّلة. وبدأت الهجرة بين دول أمريكا اللاتينية تأخذ في الازدياد؛ إذ ما بين السبعينات والثمانينات، تنامى عدد الأمريكيين اللاتين في الإقليم ولكن خارج بلادهم الأصلية من أقل من مليون إلى ما يقرب من مليونين. وكانت التحركات بصورة أساسية تتجه إلى الأرجنتين وفنزويلا ولكن أيضاً من وإلى البرازيل، ومن السلفادور ونيكاراغوا وغواتيمالا. ويذكر المندوب السامي للاجئين التابع للأمم المتحدة أنه كان هناك أكثر من ٨٨٥ ألف لاجئ في أمريكا اللاتينية عند نهاية عام ١٩٩٢؛ وعلى أية حال، فإن هذا الرقم يضم ٧٢٠ ألف من الناس الذين أفادت تقارير الحكومات المضيفة على أنهم كانوا في ظروف شبيهة بظروف اللاجئين. وباستثناء هؤلاء فإن العدد الكلي يهبط إلى ١٦٥ ألف.[١٠]

وتتميَّز الولايات المتحدة وكندا واستراليا بأنها الدول التقليدية للمهاجرين.[١١] ففي كل من السنوات العديدة الأخيرة سمحت الولايات المتحدة بادخال ما بين ٧٠٠ ألف و٨٥٠ من اللاجئين الدائمين؛[١٢] ولا يشمل هذا طالبي اللجوء، والناس الذين يسمح لهم بالدخول بتأشيرات دخول لغير الهجرة، و٣٫١ مليون من الغرباء الذين دخلوا البلاد بصورة غير مشروعة وحصلوا على المشروعية منذ قانون إصلاح ومراقبة الهجرة لعام ١٩٨٦. ويجيء حوالي نصف المهاجرين الدائمين من مواطنهم الأصلية في آسيا و٤٠ بالمائة أخرى من نصف الكرة الغربي (ومعظمهم من أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي).[١٣] وعلى أساس التغيّرات التي جرى تفعيلها على قانون الهجرة لعام ١٩٩١ فإن من المتوقع أن ترتفع أعداد المهاجرين إلى ما بين ٨٠٠ ألف ومليون خلال التسعينات.[١٤] وبالإضافة إلى ذلك، وبداية بعام ١٩٩٣، كان هناك ما يقدَّر بـ٣٫٥ مليون من المقيمين بصورة غير مشروعة في الولايات المتحدة (مع إضافة ربما تصل إلى ٣٠٠ ألف كل عام)، والغالبية العظمى من أمريكا اللاتينية.[١٥] وتتوقع كندا، وفق خطة هجرة جديدة لخمس سنوات بدأ سريانها في عام ١٩٩١، «نمواً» معتدلاً تحت السيطرة «في الهجرة، مع ارتفاع المعدلات السنوية من ٢٠٠ ألف في عام ١٩٩٠ إلى ٢٥٠ ألف في ١٩٩٣ – ٩٥. ومرَّت استراليا بارتفاع في صافي الهجرة السنوية خلال النصف الثاني من الثمانينات، بَلَغَ ذروته عند ١٦٤ ألف في عام ١٩٨٩، وأعقبه تدنيات كبيرة إلى ١٠٢ ألف تقريباً في عام ١٩٩٢.[١٦] ومرَّت كل من أمريكا الشمالية واستراليا بهجرة متزايدة من الدول الآسيوية وكذلك بأعدادٍ متزايدة من طالبي اللجوء.

أمّا الهجرة إلى أوروبا الغربية فتأتي في معظمها – وبصورة متزايدة – من خارج الإقليم وبصورة خاصة من المغرب وتركيا ويوغسلافيا السابقة. بالإضافة إلى ذلك هناك أعداد متزايدة من أوروبا الشرقية وجنوب الصحراء الافريقية وآسيا – والكثير منهم يأتون كطالبي اللجوء. وفي حين أن ألمانيا وإلى حدٍ أقل فرنسا وسويسرا تستمر في استقبالٍ أكبر الأعداد من المهاجرين، فإن دول أوروبا الجنوبية أصبحت موانئ هامة جديدة للدخول إلى الاتحاد الأوروبي. وفي الحقيقة، تحولت ايطاليا واسبانيا واليونان، في السنوات الأخيرة، من دول ذات تاريخ طويل في الهجرة إلى دول ذات هجرة داخلية صافية.

وحفزت التغيّرات السياسية الدراماتيكية في دول أوروبا الشرقية والاتحاد السوفييتي السابق الاهتمام بالتوقعات الخاصة بهجرة واسعة النطاق إلى أوروبا الغربية. وحتى الآن لم تحدث تدفقات هائلة غير منظمة؛ ومع ذلك، فإن حركة سكانية كبيرة ترتبط بهذه التغيّرات. وبصورة خاصة، هاجرت جماعات عرقية مختارة (من الألمان واليهود والأرمن واليونانيين) من دول الاتحاد السوفييتي السابق إلى الجزء الغربي من ألمانيا وإلى النمسا وإلى جهات أخرى. وزيادة على ذلك، هناك تخمينات واسعة النطاق حول ضغوط أكبر وشبكة تتعلق بالهجرة الخارجية من الجمهوريات السوفييتية السابقة ويوغسلافيا ورومانيا وأماكن أخرى في شرق ووسط أوروبا. كما أن هناك أيضاً تحركات سكانية بين روسيا والجموريات الأخرى، كما توجد أدلة على هجرة غير مسجلة متنامية إلى كل من داخل بولندا من الشرق وخارج بولندا إلى الغرب.

القوى الكامنة وراء الهجرة الدولية والعوامل التي تزيد من حدّتها[١٧]

لا توجد هناك نظرية واحدة وحيدة مكتملة النمو للهجرة الدولية.[١٨] بل عوضاً عن ذلك، يستخدم المحلّلون مجموعة مختلفة من المفاهيم التنظيمية (التي غالباً ما تستقي من الملاحظات حول الهجرة الداخلية) لبحث الحركات السكانية الدولية. وأحد المفاهيم الأكثر كلاسيكية هو صيغة «الدفع والجذب» والتي تؤكّد على عوامل «الدفع» في مناطق أوطان المهاجرين الأصلية وعوامل «الجذب» في المناطق التي يقصدونها. ونسخة أخرى من هذه المفاهيم هي التحليلات التي تؤكد على «العرض» و«الطلب.» ويرى المنظّرون لـِ «أنظمة العالم» أن الهجرة إنما تنجم على امتداد النظام الرأسمالي العالمي إلى المناطق النامية

«الهامشية». ويميل علماء اقتصاد السوق الكلاسيكي الجديد من مدرسة رأس المال البشري إلى النظر للهجرة كنتيجة لحساب التكاليف والعوائد التي يقوم بها الأفراد بناء على تفاوت معدلات الأجور واحتمال الحصول على العمل. ويؤكّد آخرون على أهمية الأسرة كوحدة لاتخاذ القرارات ويؤكدون على دور الهجرة كاستراتيجية لتخفيض المخاطرة وتسوية التقلبات في دخل الأسرة حتى في غياب معادلات الأجور.[١٩]

ولا زال آخرون (وبخاصة علماء الاجتماع) يشيرون إلى الدور الهام لا للخصائص الفردية والمنزلية فحسب، بل كذلك إلى خصائص شبكات المجتمع والأسرة والعرق والقرابة في صياغة وإدامة أنماط الهجرة. ويعتبر بعض علماء الديموغرافيا والجغرافيا والتاريخ أن الهجرات المرتبطة جغرافيا واقتصادياً في بعض الفترات على أساس أنها «أنظمة هجرة.» ويؤكد علماء السياسة وغيرهم من المحلّلين على أن الهجرة الدولية ليست ببساطة ناجمة عن قوى الأسواق أو سلوك الأفراد أو الأسر ولكنها، عوضاً عن ذلك، تتأثّر بدور الحكومات، سواء في خلق الأوضاع السياسية والاقتصادية التي تشجّع (أو تُجبر) على الهجرة أو في ممارسة حقوق السيادة على التحكم في الدخول إلى البلاد.

والكثير من وجهات النظر هذه جرى تضمينها في مناقشات هذا الفصل للهجرة الدولية. وبالإضافة إلى ذلك، تفرّق هذه المناقشة تفريقاً حاداً بين مختلف القوى الدافعة التي تكمن وراء الحركات السكانية الدولية والعوامل المتوسطة التي تستطيع تحديد فيما إذا كانت حركة سكانية ما ستحدث أم لا.

وأخذت القوى المختلفة التي تكمن وراء الحركات السكانية الدولية في التنامي بصورة كبيرة على مدى العقود الثلاثة الماضية، ويمكن توقّع استمرارها كذلك في العقد القادم. وتشمل هذه القوى:

■ أدّت الزيادة الديموغرافية الدراماتيكية في العقود الثلاثة الماضية (التي جرى توثيقها في مكان آخر من هذا الكتاب)، (ومن خلال تخلُّف زمني ما بين ١٥–٢٠ عاماً) إلى نمو سريع في العمالة، وبخاصة بين مجموعات البالغين الشباب التي يُعرف عنها أنها أعلى الهجرات كثافة. ففي خلال العقدين من عام ١٩٧٠ حتى عام ١٩٩٠، ازداد عدد السكان الفعالين اقتصادياً في دول العالم النامي بنسبة ٥٩ بالمائة أو حوالي ٦٥٨ مليون من الناس. وبالمقارنة، لم يزد عدد السكان الفعالين اقتصادياً في الدول المتقدمة إلاّ بنسبة ٢٣ بالمائة، أو ١٠٩ مليون (انظر الجدول ١)؛

جدول ١ السكان النشطون اقتصادياً، ١٩٧٠ - ١٩٩٠ و١٩٩٠ - ٢٠١٠

	النشطون اقتصادياً أ (مليون)			الزيادة ١٩٧٠ - ١٩٩٠		الزيادة ١٩٩٠ - ٢٠١٠	
	١٩٧٠	١٩٩٠	٢٠١٠	(مليون)	٪	(مليون)	٪
العالم	١٥٩٧	٢٣٦٤	٣١٤٧	٧٦٧	٤٨	٧٨٣	٣٣
الدول النامية	١١٢٠	١٧٧٨	٢٥١١	٦٥٨	٤٩	٧٣٣	٤١
الدول المتقدمة	٤٧٧	٥٨٦	٦٣٦	١٠٩	٢٣	٥٠	٩
أمريكا اللاتينية	٩١	١٥٨	٢٤٦	٦٧	٧٤	٨٨	٥٦
إفريقيا	١٤٨	٢٤٣	٤٢٥	٩٥	٦٥	١٨٣	٧٥
جنوب آسيا	٤٣٢	٦٦١	٩٧٧	٢٢٩	٥٣	٣١٦	٤٨
شرق آسيا	٥٠١	٧٧٦	٩٢١	٢٧٤	٥٥	١٤٥	١٩
أقيانوسيا	٨	١٢	١٦	٤	٤٩	٣	٢٨
الاتحاد السوفييتي	١١٧	١٤٧	١٦٧	٢٩	٢٥	٢١	١٤
أوروبا	٢٠٤	٢٣٢	٢٣٩	٢٨	١٤	٧	٣
أمريكا الشمالية	٩٦	١٣٥	١٥٦	٣٩	٤١	٢٠	١٥

أ بيانات ١٩٩٠ و٢٠١٠ هي مجرد توقعات.

Source: *Economically Active Population 1950–2025* (Geneva: ILO, 1986), Vol. V, Table 2.

■ على مدى العقدين من عام ١٩٩٠ حتى عام ٢٠١٠ يتوقَّع أن يكون نمو قوة العمل في الدول النامية أكبر بدرجة كبيرة من حيث الأعداد المطلقة (٧٣٣ مليون) وأقل نوعاً ما من حيث النسب المئوية (٤١ بالمائة) مما كان عليه في العقدين السابقين على ذلك. إذ لمَّا كانت تدنيات نسبة المواليد لم تحدث بعد في أجزاء كثيرة من إفريقيا، فإن السكان النشيطين اقتصادياً يمكن أن يزدادوا بنسبة تصل إلى ٧٥ بالمائة (باستثناء آثار وفيات الايدز غير المعروفة)؛ وأخيراً

■ بغض النظر عن الاعتبارات الأخرى، فإن التفاوتات الاقتصادية المتزايدة بين الدول من حيث الأجور الحقيقية ومستويات المعيشة – تزيد الحوافز للحِراك الدولي. ويشكّل الطلب على العمالة في المناطق المستقبلة، والبطالة ونقص العمالة من المواطن الأصلية قوى هامة في دفع الهجرة الدولية.

ولا تخلق هذه القوى الديموغرافية والاقتصادية سوى امكانية كامنة للهجرة الدولية. أمّا إذا ما كانت الهجرة ستحدث فعلاً أم لا فذلك يتوقف على العوامل المتوسطة التي قد تُعجِّل أو قد لا تعجِّل في تدفقات الهجرة. وتضم هذه العوامل المُعجِّلة:

■ التقدم التكنولوجي، وبخاصة في النقل والاتصال، والذي حول وجه الحياة فعلاً في الدول الصناعية منذ الحرب العالمية الثانية وبدأ بفعل الشيء ذاته في المناطق التي كانت معزولة في السابق في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية.

■ قيام أصحاب العمل في الدول المستقبلة بتشغيل المهاجرين الذي يتم أحياناً بتسهيلات من قبل حكومات هذه الدول؛

■ تطوير شبكات اجتماعية كثيفة بمرور الوقت عبر الحدود، مما خلق بنية أساسية اجتماعية للهجرة الدولية؛

■ المنافسة المتزايدة بين الاقتصادات ذات الأجور العالية في الدول الصناعية واقتصادات الأجور المنخفضة في الكثير من الدول النامية؛

■ القرارات الحكومية (الصريحة والضمنية) لتشجيع تصدير أو استيراد العمالة كنوع من السياسات العامة؛ وأخيراً

■ الزيادة في العنف والقمع والاضطهاد وانتهاك حقوق الانسان والتوترات الاثنية وهي، بالإضافة، تؤثر على أناس كثيرين آخرين بسبب النمو السكاني السريع في الدول وأقاليم كثيرة.

وأصبحت الهجرة الدولية أكثر تقلّباً وغير متوقعة بصورة متزايدة لأسباب سياسية بقدر ما هي لأسباب اقتصادية. وهذا واضح بصورة خاصة في العدد المتزايد من الناس الذين يوصفون رسمياً على أنهم لاجئون؛ ووفقاً للمندوب السامي للاجئين التابع للأمم المتحدة (UNHCR)، ارتفع عدد المهاجرين على نحو سريع خلال الثمانينات، من ٨ر٢ مليون في عام ١٩٨٠ إلى ١٩ مليون في أوائل عام ١٩٩٣. وبالإضافة إلى ذلك، هناك ٢٤ مليون من الناس لا يُعترف بهم رسمياً كلاجئين ولكنهم يعيشون في أوضاع شبيهة بأوضاع اللاجئين أو أنهم مرحَّلون داخلياً، مما يصل بالرقم الإجمالي إلى ٤٣ مليون تقريباً.[٢٠]

وسواء جرى الاعتراف بهم كلاجئين أم لا، فإن معظم المهاجرين المُكْرهين الذين يعبرون الحدود الدولية يلجؤون إلى الدول النامية، رغم أن أعداداً كبيرة – وحتى عهد قريب أعداداً متزايدة – منهم يدخلون إلى الدول الصناعية وبعد ذلك يطالبون باعتبارهم لاجئين أو «لاجئين سياسيين».[٢١] وارتفع عدد المطالبين بحق اللجوء في الدول الأوروبية من ٦٥ ألفاً في عام ١٩٨٣ إلى ٦٩٠ ألفاً في عام ١٩٩٢، حيث استقبلت المانيا العدد الأكبر منهم.[٢٢] ونشأت معظم المطالبات بحق اللجوء في أوائل التسعينات في أوروبا الشرقية، ولكنَّ أعداداً كبيرة منهم تأتي من بلاد أبعد من ذلك، بما فيها سري لانكا والصومال وغانا. وعلى أية حال، فقد جعل تحرير الأنظمة السياسية في أوروبا الشرقية، مضافاً له الأوضاع الاقتصادية المتردية في أوروبا الغربية بالكثير من حكومات أوروبا الغربية تتساءل حول مصداقية معظم طلبات اللجوء وتغيِّر سياساتها المتعلقة باللجوء. وبالنتيجة، يعتقد أن عدد طالبي اللجوء قد هبط في عام ١٩٩٣ بحوالي ١٤٠ ألف. وتحديد الذين ينطبق عليهم وصف «اللاجئين» أخذ يزداد صعوبة نتيجة لاختلاط الحدود بين الأسباب «السياسية» والأسباب «الاقتصادية» بصورة متزايدة.

المواقف وردود الأفعال

ردود الأفعال في دول المنشأ

أصبحت الهجرة الخارجية طريقة حياة في الكثير من الدول النامية، مع قيام بعض الحكومات بتشجيع تصدير العمالة. فقد اتبعت حكومات متنوعة مثل تركيا والفلبين وكوريا الجنوبية والهند وباكستان وبنغلادش وسري لانكا وجامايكا وكوبا وبربادوس والمكسيك والسلفادور ونيكارغوا مثل هذه السياسات في أوقات مختلفة، وفي معظم الحالات بصورة ضمنية وليس بصورة صريحة.

وتظهر الدول المصدرة للعمالة بصورة عامة درجة كبيرة من التناقض حول الهجرة واسعة النطاق لمواطنيها. فمن جهة، توفّر الهجرة فرص عمل بأجور مرتفعة نسبياً، وجذابة بصورة خاصة للحكومات التي تناضل للحاق بخطو الزيادة السريعة في قوة العمل لديها. وفي بعض الدول (مثل مصر وسري لانكا والهند) تخرّج الأنظمة التعليمية عدداً من المؤهلين تأهيلاً جامعياً عالياً أكبر بكثير مما تستطيع حاجتها المحلية استيعابه؛ وتوفّر الهجرة، عن طريق توفيرها فرص العمل للعمال غير المهرة والمهرة، مخرجاً من الإحباط وخيبة الأمل محلياً اللذين قد يؤديان بدون ذلك إلى مشاكل سياسية خطيرة. كما يمكن للهجرة أيضاً أن توفر تدفقات مالية كبيرة إلى دول المنشأ من تحويلات العملات الصعبة. وبالإضافة إلى ذلك، ترحّب بعض الحكومات، بل وتشجّع، هجرة بعض الجماعات العرقية المختارة والمنشقين السياسيين.

ومن جهة أخرى، تعبّر حكومات دول المنشأ عن قلقها من أن الهجرة تحرم دولها من أفضل مواردها البشرية، وتمثل تحويل الاستثمار التعليمي من الدول الفقيرة إلى الدول الغنية وتؤدي إلى الاساءة والاستغلال لعمالها.[٢٣] كما يمكن للهجرة الخارجية أيضاً أن تسبّب مخاطر حدوث مشاكل اقتصادية خطيرة نوعاً ما وأحياناً دراماتيكية تتطلّب تكيّفات مفاجئة عندما يعود المهاجرون على حين غرّة وبأعداد كبيرة. ففي أعقاب الغزوة العراقية للكويت في عام ١٩٩٠، وجدت حكومات المليون ونصف مليون أجنبي تقريباً الذين كانوا في الكويت نفسها على حين غرة مسؤولة عن حماية أعداد كبيرة من مواطنيها ونقلهم بصورة طارئة

وإعادة استيعابهم، وفي الوقت نفسه تعاني من ألم وقف تحويلات العملات الصعبة. وكانت الأردن واليمن أكثر الدول المتأثرة بصورة خطيرة من جراء ذلك، ولكن كان هناك مشاكل مشابهة، وإن كانت على نطاق أضيق، أمام حكومات بنغلادش والهند وباكستان والفلبين.

ردود الفعل في الدول المستقبلة

تختلف المواقف في الدول المستقبلة اختلافاً كبيراً وتتغيَّر بصورة دراماتيكية مع مرور الوقت، مما يجعل من الأفضل تقسيم هذه الدول المستقبلة إلى عدة فئات. ففي دول العالم النامي، تضم هذه الدول الدول الرئيسية المصدرة للنفط، ودول أخرى تمثل «أقطاباً» إقليمية للهجرة، وتلك الدول التي تستقبل تدفقات اللاجئين الدولية. وفي الدول الصناعية (التي لا نتعرض بالتفصيل لها في هذا الكتاب)، يمكن إيجاد سلسلة واسعة من التجارب والمواقف تجاه الهجرة الدولية.

وطوال السبعينات، كان الكثير (وإن لم يكن الجميع) من الدول النامية الرئيسية في تصدير النفط تقوم باستيراد المهاجرين الدوليين لتزويد اقتصاداتها النامية سريعاً بالعمالة اللازمة (مثل العربية السعودية والكويت) أو ترحِّب ضمنياً بالهجرة غير المشروعة عن طريق عدم اتخاذ إجراءات لمنعها (مثل نيجيريا وفنزويلا). ومنذ عهد قريب، أخذت المواقف تجاه الهجرة في التبدُّل. ومع هبوط الأسعار الحقيقية للنفط ومعدلات النمو الاقتصادي خلال الثمانينات أصبحت هذه الدول نفسها أقل إيجابية إزاء الهجرة. إذ ما بين عامي ١٩٨٣ – و١٩٨٥ قامت نيجيريا، على سبيل المثال، بطرد أعداد كبيرة من اللاجئين من الدول الافريقية الأخرى (وحوالي نصفهم من غانا، والباقي من ثمان دول أخرى على الأقل)، الذين كانت إقامتهم غير المشروعة محتملة في ظل الأوضاع الاقتصادية الأفضل. وفي أعقاب غزو العراق للكويت في عام ١٩٩٠، هرب معظم العمال الأجانب من الكويت، في حين قامت العربية السعودية بطرد ٧٥٠ ألف عامل يمني بعد أن قامت حكومتهم بتأييد العراق علناً. وبعد حرب الخليج، قامت حكومة الكويت باتخاذ اجراءات لإجبار معظم الباقين من المهاجرين الفلسطينيين/ الأردنيين على المغادرة لأن منظمة التحرير الفلسطينية والأردن قاما بتأييد العراق وبسبب وجود الأدلة على أن بعض الفلسطينيين في الكويت تعاونوا مع القوات العراقية.

وبعض الدول النامية الأخرى هي «أقطاب» إقليمية لاجتذاب المهاجرين، لأن بها مستويات أعلى من الرخاء أو التنمية الاقتصادية أو أسعار أراضي أدنى،[٢٤] من دول منشأ الهجرة. وتضم الأمثلة على «الأقطاب» الاقليمية ساحل العاج والأرجنتين وماليزيا.

وبصورة نموذجية، تقوم مثل هذه الحكومات المضيفة في البداية بالنظر إلى هذه الهجرات الاقليمية نظرة إيجابية، أو على الأقل تقبل ضمنياً هذه الحركات عن طريق فشلها في وضع قوانين الهجرة موضع التنفيذ. وعلى أية حال، فإن الهجرة المعاكسة أمرٌ شائع عندما تتردى الأوضاع الاقتصادية وتصبح الأعداد المتصاعدة للمهاجرين مثاراً للجدل من الناحية السياسية.

ويوجد معظم الـ١٩ مليون من مهاجري العالم في الدول النامية، وعادة في الدول المجاورة. وتختلف المواقف بين الدول المستقبلة للاجئين اختلافاً كبيراً. ففي بعض الحالات، يُنظر للاجئين نظرة إيجابية، وبخاصة عندما يكون هؤلاء اللاجئين ينتمون إلى نفس الجماعات الاثنية أو العنصرية (كما هي الحال في الكثير من الحالات في جنوب الصحراء الافريقية)، وعندنا يمثِّلون قُطباً من «المحاربين اللاجئين»[٢٥] ويصطفُّون ضد الحكومات المجاورة المعادية (كما هي الحال بالنسبة للكمبوديين في تايلند والأفغان في باكستان وايران). وفي حالات أخرى، لا تجد تدفقات اللاجئين على الدول النامية أي ترحيب، ويعاملون معاملة سيئة (مثل الفيتناميين سكان القوارب الذين «يطردون بعيداً عن السواحل» على شواطئ ماليزيا الذين يمثِّلون وضعاً لا يُنسى).

وتختلف المواقف إزاء اللاجئين في الدول الصناعية اختلافاً كبيراً، ما بين تلك الدول القليلة التي ترى نفسها تاريخياً على أنها الدول ذات الهجرات واسعة النطاق إليها (على سبيل المثال الولايات المتحدة وكندا واستراليا) وتلك الدول التي اتبعت سياسة الهجرة عند نقطة الصفر (وبأوضح ما يكون اليابان). والهجرة الدولية أخذت تصبح مثاراً للجدل بصورة متزايدة في جميع الدول الصناعية تقريباً. وهذا أوضح ما يكون في أوروبا الغربية، حيث ساهم الجدل حول الهجرة في تصاعد حركات اليمين المتطرِّف السياسية وإلى اضطراب الجهود الرامية للمزيد من الاندماج في الاتحاد الأوروبي.

الصلات بين الهجرة والمواليد وعوامل التغيُّر الديموغرافي الأخرى

على الرغم من الرأي السائد القائل بأن نسبة المواليد العالية في الدول النامية المعروفة بنسبة المواليد المنخفضة في الدول الصناعية هي سبب رئيسي للهجرة الدولية،[٢٦] إلاّ أن العلاقة بين الهجرة والعوامل الديموغرافية الأخرى – مثل حجم السكان والنمو السكاني والبنية العمرية والبنية السكانية الداخلية بين أمور أخرى – هي أبعد ما تكون عن البساطة. فالأنماط والتغيّرات في كل مجال من هذه المجالات متنوعة ومعقدَّة. فمصطلحات «المواليد» و«حجم السكان ونمو السكان» على سبيل المثال ليست سوى اختصارات لسلسلة واسعة من الأنماط والتغيّرات الديموغرافية، بما فيها نسبة المواليد المنخفضة في أوروبا واليابان؛ وعدد السكان القليل ونسبة المواليد العالية في الكويت؛ ونسبة المواليد العالية في إفريقيا. وبالمثل، فإن البنى العمرية للسكان يمكن أن تكون «شبابية» (والمهاجرون يميلون إلى كونهم من البالغين الشباب) ومن «كبار السن» (وهو مصطلح يساء فهمه بسهولة يستخدم غالباً لوصف التركيب العمري للكثير من المجتمعات الصناعية المهتمة كثيراً بالهجرة الدولية الحالية) أو المجتمعات التي تمر بمرحلة انتقالية. وأخيراً يضم تعبير «التركيبة السكانية الداخلية» عدداً من الأبعاد الاثنية والعنصرية والدينية والسياسية. ومع ذلك يمكن القيام ببعض التعميمات الحذرة.

والحجم الأكبر للهجرة الدولية هو ما بين الدول النامية، حيث تمتاز كل من دول المنشأ والدول المضيفة بنسبة المواليد العالية والبنى العمرية الشبابية ولا تفعل التفاوتات الديموغرافية سوى القليل لتفسير هذه الحركات.

وقد يكون للتفاوت الديموغرافي أهمية خاصة، على أية حال، في الحركات السكانية من دول الجنوب إلى دول الشمال. وتثير الهجرة العالية إلى الدول ذات نسبة المواليد المنخفضة من الدول ذات معدلات المواليد العالية عدداً من الأسئلة التي تتحدى الإجابة عليها. أولاً، هل تعمل نسبة المواليد العالية في الدول المُهاجر منها على أنها ما يسميه الباحثون المكسيكيون «القوة الطاردة» التي تجبر الناس على الهجرة دولياً؟ وثانياً، هل تعمل نسبة المواليد المنخفضة في الدول المستقبِلة كقوة «حفز» أو «جذب» للهجرة الوافدة المتزايدة؟

وثالثاً، إلى أي مدى تتأثر نسبة مواليد المهاجرين الدوليين نفسها بحراكهم هم؟

لا يمكن للقوة «الطاردة» لنسبة المواليد العالية في الدول المُهاجَر منها أن تحدث إلاّ بعد تخلُّف له دلالته أو أهميته إذ تؤدي نسبة المواليد العالية المستديمة في إطار المعدلات المتدنيَّة لوفيات الرضَّع والأطفال إلى بنية عمرية شبابية جداً، مع أعداد عند كل طفولة أكبر بصورة ملحوظة من الأعداد في المجموعة الأكبر سناً التالية لهم. ولا يمكن الشعور بقوة «الطرد» الخاصة بنسة المواليد العالية إلاّ بعد مرور ١٥ إلى ٢٠ سنة، عندما تصل هذه المجموعات الأكبر سناً المتعاقبة إلى سن الدخول في قوة العمل. وما لم تجرِ استدامة النمو في فرص العمل على مستويات عالية بصورة استثنائية، فإن سوق العمل للبالغين الشباب يصبح مشبعاً وتتدنى الدخول النسبية لهذا القطاع من السكان. وبصورة نموذجية، فإن هذا يكون مصحوباً بهجرة كبيرة من الريف إلى المدن، وإذا سمحت الظروف يعقبه هجرة تالية إلى أسواق عمل أكثر ملاءمة في دول أخرى. وحتى لو انخفضت نسبة المواليد العالية في الدول النامية إلى مستويات معتدلة غداً، فإن الضغوط الديموغرافية للقيام بالهجرة ستستمر لعدة عقود قادمة. وفي الحقيقة، هناك أدلة من ماليزيا وتايلند على أن الهجرة إلى الخارج لم تتسارع إلاّ بعد أن بدأت تدنيات نسبة المواليد.[٢٧] ويمكن تفسير مثل هذه الظواهر بالحقيقة القائلة إن أعداد البالغين الشباب هي في تزايد في الوقت الذي تتيح فيه المعدلات المتصاعدة للدخل بالنسبة للفرد الواحد وسائل الهجرة لمزيد من الناس.

وقد يكون الأمر كذلك هو أن نسبة المواليد المنخفضة في الدول المستقبلة تعمل كنوع من المغناطيس يجتذب الهجرة الدولية، إن لم يكن ذلك إلاّ بصورة غير مباشرة، مرة أخرى بعد تأخير طويل. وفي بعض الدول ذات الهجرة الوافدة العالية، تكون معدلات المواليد فيها عند مستويات منخفضة بصورة استثنائية. ففي ألمانيا، على سبيل المثال، كان معدَّل إجمالي المواليد في عام ١٩٩٣عند ١٫٤ طفل لكل امرأة؛ وفي ايطاليا ١٫٣. وبطبيعة الحال، لا يقوم المهاجرون أنفسهم بتحليل معدلات المواليد. وعوضاً عن ذلك، فإن حقيقة نسبة المواليد المنخفضة يمكن تسليط الأضواء عليها و«وتضخيمها» سياسياً عن طريق الضغوط على الحكومات من قبل أصحاب الأعمال الذين يقلقون حول مستقبل «الأزمات العمالية» أو

الضغوط من قبل السياسيين الذين يعبّرون عن مخاوف جماعية من تدني عدد السكان. ومثل هذه الاعتبارات الديموغرافية قد تكون عوامل ضمنية على الأقل في القرارات السياسية التي أوجدت حركات الهجرة واسعة النطاق إلى ألمانيا وايطاليا في الثمانينات. وكانت الحكومة الكندية أكثر صراحة بكثير، مبرِّرة جزئياً التوسُّع في السماح بدخول مهاجريها ولاجئيها على أسس ديموغرافية .

والنقطة الديموغرافية الهامة هي أن التركيبة العمرية لسكانٍ ما إنما تتحدد أساساً وفق معدلات مواليدها – وليس وفق معدلات وفياتها، كما يعتقد بصورة عامة. ومع افتراض تساوي العوامل الأخرى، فإن عدد سكان ما فيه نسبة عالية من الأطفال والبالغين الشباب تكوَّنت بفعل نسبة المواليد العالية (ما يطلق عليه علماء الديموغرافيا بنية عمرية شديدة الانحدار) له (أي عدد السكان) ميل أعلى للحركات السكانية الداخلية والدولية، لأن الهجرة تتركَّز بشدَّة دائماً تقريباً بين البالغين الشباب، أي بين من تتراوح أعمارهم بين ٢٠ و٣٥ سنة.

وفهم نسبة المواليد والبنية العمرية مفيد للمفارقة بين النزعة للهجرة من الدول النامية ونزعات الهجرة من دول أوروبا الشرقية. ففي الدول النامية تنزع معدلات المواليد إلى أن تكون عالية وبالتالي تكون البنى العمرية شديدة الانحدار، في حين ظلت نسبة المواليد منخفضة نسبياً في أوروبا الشرقية طوال عدة عقود، مع كون البنى العمرية تقارن بمثيلاتها في الدول الغربية. ومن هنا، فإنه عند أخذ الاختلافات الاقتصادية وغيرها بعين الاعتبار، فإن النزعة للهجرة من دول الجنوب يحتمل أن تكون أعلى وأطول مدى زمني مما هي عليه في دول أوروبا الشرقية، رغم أن التفاوتات في الأجور مقارنة بالدول الغربية متشابهة حالياً لكل من دول الجنوب ودول الشرق. وحقيقة أن هناك هجرة كبيرة من شرق أوروبا إلى غربها – وكلاهما منطقتان ذات نسبة مواليد منخفضة – تؤكد النقطة القائلة أن نسبة المواليد العالية ليس شرطاً ضرورياً ولا كافياً لحدوث الهجرة الدولية.

وثَمَّة قضية أخرى هامة هي كيف تؤثر الهجرة الدولية على نسبة المواليد بين المهاجرين أنفسهم. والمهاجرون الذين ينتقلون من أوضاع المواليد العالية إلى أوضاع المواليد المنخفضة لديهم بصورة عامة معدلات مواليد أدنى من مواطنيهم الذين يبقون في بلادهم. وعلى أية

حال، فليس من الواضح إن كان هذا دالة على الاختيار الذاتي بين المهاجرين، أو على سنوات الانفصال الزواجي الذي عادة يصاحب الهجرة إلى البلاد البعيدة أو هو تكيُّف المهاجرين الثقافي مع أوضاعهم الجديدة.

ويميل الجيل الثاني من ذرية المهاجرين إلى إظهار معدلات مواليد قريبة، إن لم تكن متطابقة، مع تلك المعدلات الموجودة في المجتمع الذي يعيشون فيه. ومع ذلك يظل الشيء الكثير غير معروف حول احتمال تطابق معدلات المواليد بين المهاجرين والسكان الأصليين. وبيانات المواليد الخاصة بالمواليد الأجانب أو المواطنين الأجانب عادة تكون ضعيفة؛ بل إنها تكون حتى أضعف للجيل الثاني من ذريتهم إذا لم يجر جمع البيانات عن أماكن ولادة والديهم (وقد أُلغي السؤال الخاص بذلك من التعداد في الولايات المتحدة بعد عام ١٩٧٠). وزيادة على ذلك، فإن الكثير من الاستنتاجات حول مطابقة نسبة المواليد مبنية على تجارب تاريخية من تيارات الهجرة السابقة والتي لم تستمر و/ أو من الجماعات المهاجرة التي لم تحضر معها التزاماً ثقافياً قوياً بالأسرة التقليدية والسلوك الانجابي (مثل تلك التي يتمسَّك بها المهاجرون المسلمون). وبصورة عامة أكثر، لم تكن المحاولات الرامية لتوقع المسار المستقبلي للسلوك الانجابي ناجحة كما هو ملاحظ. ولذلك ما علينا سوى الانتظار لنرى فيما إذا كانت الأنماط السابقة للتطابق الانجابي ستسود في العقود القادمة.

الهجرة الدولية والتنمية في المواطن الأصلية

تاريخياً وفي الوقت الحاضر تمثِّل الهجرة الدولية الطوعية احدى الوسائل التي يسعى الناس في الدول النامية من خلالها لتحسين أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية. ومن منظور حكومات الدول النامية، فإن الهجرة الدولية مصدر رئيسي للعملات الأجنبية (وبخاصة للدول الفقيرة التي لا تجتذب سوى القليل من الاستثمار الأجنبي)، وهي عنصر رئيسي في عمل أسواق العمل والتجارة في الخدمات ومورد قوي كامن لرفع الفقر بين أسر المهاجرين. وفي خاتمة المطاف، تأمل الكثير من الحكومات أن تبرهن الهجرة الدولية على أنها أداة من أدوات التنمية، وكما سبقت الإشارة له، يقوم عدد من الدول بتشجيع الهجرة صراحة أو ضمنياً لهذه الأسباب.

ومع ذلك، تظل العلاقة بين الهجرة الدولية والتنمية علاقة شائكة، لا تُفهم إلاّ فهماً سيئاً،

وموضع جدل حامي الوطيس. وهناك عدة اسئلة تظل بدون جواب: إلى أي مدى وبأي الطرق تولِّد الهجرة التنمية في مناطق الهجرة؟ وكيف تؤثر عملية التنمية ذاتها على الهجرة الدوليَّة مع مضي الوقت؟ إن استنتاجات الأبحاث حول هذه القضايا قليلة ومتفرِّقة وغالباً متضاربة، ومن الصعب تعميم نتائجها. ويستعرض هذا القسم الأدلة على العلاقة بين الهجرة وجوانب مختارة من جوانب التنمية.

الهجرة الدولية في استراتيجيات التنمية

يوافق معظم المحلِّلين على أنه لا توجد آلية أتوماتيكية يمكن من خلالها للهجرة والتحويلات الدولية أن تؤديان إلى التنمية.[٢٩] والقليل من الدول النامية تدخل الهجرة الدولية في استراتيجياتها التنموية بصورة منتظمة، بل حتى إنَّ الأقل من ذلك هي الدول التي تسخِّر الهجرة للتنمية الاقتصادية السريعة. وبعض الدول تجد أن الاعتماد على الهجرة الدولية يحمل في ثناياه المخاطر كما يحمل الفوائد. فتردي الأوضاع الاقتصادية في الدول المضيفة والاضطرابات السياسية المفاجئة ومنافسة الأجور الدولية كلها يمكن أن تجعل الدول المصدرة للعمالة عرضة لانعكاسات غير متوقعة.

ومن ناحية أخرى، هناك من الواضح حالات تاريخية ساهمت الهجرة فيها في التنمية (مثل السويد وألمانيا وبريطانيا في القرن التاسع عشر)، على الرغم من أن العمليات التي حدث هذا من خلالها كانت طويلة المدى (مسألة أجيال) وتظل غير مفهومة إلاّ بصورة سيئة. ويمكن تعلُّم الشيء الكثير من تحليل أكثر شمولاً لـ «الحالات الانتقالية» الحديثة مثل ايطاليا واليونان وكوريا الجنوبية وتايون. وتعرَّضت جميع هذه الدول لهجرات كبيرة، مصحوبة أو متلوَّة بعقود من التنمية الاقتصادية السريعة، وجميعها أصبحت في أعقاب ذلك دولاً مستقبلة للهجرة. وكما تعبِّر عن ذلك لجنة الولايات المتحدة لدراسة الهجرة الدولية والتنمية الاقتصادية المقارنة، «إن التنمية وإتاحة فرص العمل داخل الوطن هي الطريق الوحيد لتقليل ضغوط الهجرة إلى الحد الأدنى مع مضي الوقت» – وبذلك تعنى عدة عقود على الأقل.[٣٠]

ومما يتناقض مع ذلك، هو أنه يمكن للتنمية الاقتصادية السريعة أن تعمل على زيادة النزعة للهجرة على الأقل على المدى القصير (١٠ إلى ٢٠ سنة).[٣١] فالتنمية غالباً ما تكون

عامل عدم استقرار، بدرجة عميقة، في النظام الاجتماعي والاقتصادي القديم. فتحديث المناطق الريفية مطلوب إذا أُريد زيادة الانتاجية الزراعية، ولكن التحديث يمكن له أيضاً أن يشجّع الهروب تجاه مناطق المدن عن طريق إحداث الاضطراب في العلاقات الاقتصادية والاجتماعية القديمة. كما يمكن للنمو المديني السريع بدوره أن يؤدي إلى تشبُّع أسواق العمل وازدياد اللامساواة في توزيع الدخل. كما يتعرَّض سكان المناطق المدينية، حتى أولئك الذين يعيشون على هوامش الاقتصاد، أيضاً إلى التوقعات المتصاعدة وازدياد الحصول على المعرفة والموارد اللازمة للهجرة الدولية، في الوقت الذي تقوم فيه التحسينات على النقل والاتصال المصاحبة للتنمية بتخفيض الحواجز والتكاليف اللازمة لمثل هذا الحراك.

الجدل حول التحويلات المالية

التحويلات – أي الجزء من المكاسب المالية التي يجنيها المهاجرون في الخارج ويرسلونه إلى الوطن الأم – تشكِّل احدى أهم الصلات المحتملة الكامنة بين الهجرة والتنمية. وعلى أساس عالمي، فإن تدفقات التحويلات الرسمية كبيرة، لا تأتي في المرتبة الثانية في قيمتها إلاّ بعد النفط الخام: فقد بلغت التحويلات الإئتمانية العالمية ٧١ بليون دولار في عام ١٩٩٠، مرتفعة من أكثر من ٤٣ بليون دولار في عام ١٩٨٠ .[٣٢] ولربما كانت الأرقام الحقيقية حتى أعلى من ذلك، لأن أجزاء كبيرة من التحويلات تتدفَّق عبر قنوات غير رسمية وإلى دول لم تقم بتقديم ميزان مدفوعاتها إلى صندوق النقد الدولي. والتحويلات آلية متزايدة الأهمية لتحويل الموارد من الدول المتقدمة للدول النامية؛ إذ ارتفع صافي التحويلات (أي الإئتمانات ناقص الديون) إلى الدول النامية من ٢١ بليون دولار في عام ١٩٨٠ إلى ما يقرب من ٣١ بليون دولار في عام ١٩٨٩، أو ثلثي الـ ٥١ بليون دولار تقريباً من المعونة الرسمية للتنمية التي قدِّمت في عام ١٩٨٨. [٣٣] (انظر جدول ٢).

ومن حيث كل من العبارات المطلقة والنسبية، فإن التحويلات مصادر هامة من امدادات النقد والعملات الأجنبية للدول النامية. وفي بعض الحالات، يصل حساب التحويلات ٦ – ١٠ بالمائة من إجمالي الناتج المحلي (GDP). والتحويلات حتى هي أكثر أهمية كنصيب من واردات وصادرات البضائع، إذ تفوق ٣٠ و ٥٠ بالمائة على التوالي، في عدد من الدول.[٣٤]

جدول ٢. تدفقات التحويلات، ١٩٨٠ - ١٩٩٠ (مليون دولار)

صافي التحويلات (Remittances) العالمية

	١٩٨٠	١٩٨٤	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠
صافي الإئتمانات العالمية	٩٧٣٥	١٠٣٠٤	٩٨٤٢	١٢٣٨٠	١١٥٥٨
القروض العالمية	٤٢٣٥٠	٤٠٥٢٦	٥٤٧٥١	٦٠٨٨٤	٧١١٤١
الديون العالمية	٣٢٦١٥	٣٠٢٢٢	٤٤٩١٩	٤٨٥٠٤	٥٩٥٨٣

صافي التحويلات (transfers)

	١٩٨٠	١٩٨٤	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠
الدول النامية	٢١١٢٥	٢٢٤٤٥	٢٨٩٦١	٣٠٩٩٨	٣٦٧٠٤
الدول المتقدمة	(١١٣٨٩)	(١٢١٤١)	(١٦١١٩)	(١٨٦١٨)	(٢٥١٤٧)

ملاحظة: الأرقام داخل الأقواس تشير إلى صافي التدفقات

Source: Sharon Stanton Russell, "Migrant Remittances and Development," *International Migration*, Nos. 3/4 (1992), pp. 286–287, Table 3.

ومع ذلك فإن العمليات التي ترشح هذه المبالغ الهائلة من النقود إلى اقتصادات الدول النامية – وكيف قد تختلف آثارها على التنمية «من أعلى إلى أسفل» – لم يجر القيام بإعداد البحوث حولها بصورة جيدة، ولذلك تظل نتائج التحويلات من أجل التنمية موضع جدل.[٣٥] واحدى المدارس الفكرية ترى أن نتائج هذه التحويلات سلبية إلى حد كبير: وأن التحويلات مكّرسة في الأساس لشراء الأراضي والبيوت والمجوهرات والاستهلاك المنزلي العام، بدلاً من الاستثمار الانتاجي، وأن التحويلات تغذي التضخم (كما اتضح أن هذا هو الحال بالنسبة لأسعار الأراضي والمنازل في اليمن ومصر ومواد الانشاءات في اليونان)؛[٣٦] وأنها لا تفعل سوى القليل للحفز على التنمية.[٣٧]

وترى المدرسة الإيجابية في التفكير أن المهاجرين يوفّرون ويستثمرون فعلاً؛ وأن الانفاق على الأراضي والمنازل والمجوهرات عمل سليم (يعطي معدلات عوائد أو تخزين للقيمة أفضل من الاستثمار المتاح في الزراعة أو الصناعة)؛ وأن الانفاق على المساكن والاستهلاك

له آثار مُضاعِفة في الاقتصاد الأوسع ويخفِّض من الحاجة للإنفاق الحكومي على البنية الأساسية والدعم والخدمات.[٣٨] ويشير أنصار وجهة النظر هذه إلى حالات مثل تركيا حيث قد لا يوجد فيها هذه الانعكاسات التضخميَّة المزعومة، لأنها (أي التحويلات) ساعدت على زيادة العرض من السلع والطلب عليها عن طريق تسهيل استيراد المدخلات التي زادت من الانتاج المحلي.[٣٩] وبالمثل، مرَّت كل من المغرب وتونس والبرتغال جميعاً بمعدلات منخفضة من التضخم أثناء الفترة من عام ١٩٧٧ حتى عام ١٩٨٩، عندما كانت هذه الدول ناجحة بصورة ملحوظة في تعبئة التحويلات.[٤٠]

وهناك الكثير جداً من الدلائل (المتضاربة) لدعم وجهتي النظر هاتين.[٤١] (ويغذي الجدل المستمر وغير الحاسم، جزئياً، استعمال طرق منهجية مختلفة. وتستخلص الكثير من الدراسات نتائجها وفق التوزيع النسبي للتحويلات بين بدائل استخدامها عند نقطة زمنية معيّنة. ولا يحلّل سوى القليل جداً من الباحثين انفاقات المهاجرين بالمقارنة مع انفاقات غير المهاجرين ممن هم في نفس مستوى الدخل، أو يأخذون بعين الاعتبار العوامل الشائكة والمتنوعة الكامنة التي تؤثر على تدفقات واستخدامات العوائد أو تتقفَّى آثار هذه الأنماط مع مرور الوقت. وتضم مثل هذه العوامل خصائص المهاجرين (على سبيل المثال السن والتعليم والمهنة والمكتسبات والحالة الاجتماعية (متزوجين أم لا) وترتيب المهاجر بين أفراد الأسرة)؛ وكذلك الأوضاع الاقتصادية التفصيلية في كل من الموطن الأصلي والبلد المضيف (على سبيل المثال سعرالتحويل أو سعر الفائدة النسبي)؛ والتوقعات السياسية والاقتصادية في الوطن الأم؛ وسهولة تحويل الأموال وسلامة ذلك.[٤٢]

رفع الفقر واللامساواة في الدخل

تتوقَّف آثار الهجرة على الفقر على المدى الذي يشارك الفقراء عنده في عملية الهجرة. إذ إن أكثر الناس فقراً في المجتمع نادراً ما تتوافر لهم الامكانيات اللازمة للهجرة. إلاّ أن الدلائل المحدودة تشير على أية حال على أنه عندما يهاجر الفقراء جداً، فإن النتائج ستكون ايجابية بالنسبة لهم – على الأقل على المدى القصير. وعلى سبيل المثال، فإن الفضل يعود لتحويلات المهاجرين في تخفيض الفقر المدقع في مناطق من باكستان ومصر وفي تمكين

المهاجرين السريلانكيين من توفير الحاجات الأساسية لأسرهم في موطنهم الأصلي.[٤٣] على أية حال، تظل مثل هذه الدراسات قاصرة عادة على بعض مناطق البلاد التي يهاجر بعض ابنائها إلى الخارج؛ وثبت أن من الصعوبة بمكان تبيان آثار الهجرة على تخفيض الفقر على النطاق القومي.

وتتوقف نتائج الهجرة على اللامساواة في الدخل على تركيبة الدخل في تيارٍ ما من تيارات الهجرة. ففي بعض مناطق مصر حيث يتركَّز المهاجرون في الأسر ذات الدخل الأعلى، لوحظ زيادة في اللامساواة في الدخل (رغم أن إسهام التحويلات في اللامساواة كان أقل من اسهام الدخل الزراعي فيها). وفي باكستان، حيث المهاجرون موزعون توزيعاً متساوياً ونوعاً ما عبر مستويات الدخل المختلفة، كان للتحويلات تأثير محايد على اللامساواة.[٤٤]

العمالة ورأس المال البشري

تتوقف نتائج الهجرة المتمثِّلة في العمالة ورأس المال البشري على عوامل من مثل سن المهاجرين ومستوى تعليمهم وفرص العمل ومعدلات الأجور النسبية والمعدلات الاستثمارية للعائدات. وبصورة عامة، على أية حال، يبدو أن الهجرة للخارج لها آثار ايجابية على تخفيض البطالة المحتملة أو الموجودة في المناطق المُهاجر منها عن طريق استيعاب جزءٍ من نمو قوة العمل السنوي وعن طريق إيجاد شواغر (حيث كان المهاجرون يعملون قبل مغادرتهم) لأولئك الباقين في البلاد.

وثبت أن التخفيضات المطلقة في البطالة من الصعب ايضاحها، ويعود ذلك جزئياً إلى أن نمو قوة العمل يستمر في التفوق على نمو العمالة؛ ويرى بعض المراقبين أن البطالة قد ترتفع إذا كانت مغادرة العمال المهاجرين تؤثِّر على العمال الاضافيين في أرض الوطن. وزيادة على ذلك، فإن الهبوط المتوقع نظرياً في البطالة وارتفاع الأجور قد لا يحدثان إذا كان هناك عدد غفير جداً من العمال لاستخدامهم أو إذا حفزت ندرة العمالة أصحاب العمل إلى التحول إلى الانتاج الكثيف في استخدام رأس المال (وليس الكثيف في استخدام العمال).[٤٥]

لكنَّ مزايا الهجرة في استيعاب نمو قوة العمل أكثر وضوحاً. ففي باكستان، على سبيل

المثال، كان عدد المهاجرين ما بين عام ١٩٧٨ وعام ١٩٨٥ مساوياً إلى حوالي ثلث النمو في قوة العمل في هذه الفترة؛ وفي مصر؛ إذا ما أخذنا الداخلين الجدد إلى قوة العمل بعين الاعتبار، فإن البطالة في السبعينات كانت أقل بنسبة ٧٥ بالمائة مما كانت ستكون عليه بدون الهجرة.[٤٦]

ولدى الهجرة الدولية الإمكانية الكامنة للتأثير على أسهم رأس المال البشري في المناطق الأصلية إما بالسلب وإما بالإيجاب. وتحدث الآثار السلبية في الأساس من خلال فقدان المهارات اللازمة، التي يشار لها في الغالب باسم «هجرة العقول (brain drain)». ومنذ عهد قريب، أصبحت هجرة العمال المهرة تعرف باسم «التحويل المعاكس للتكنولوجيا» أو «التعاون الفني بين الدول النامية» وذلك مع تنامي حجم الهجرة بين الدول النامية. وفي بعض الحالات (السودان ونيجيريا وزامبيا)، تؤدي هجرة العمال المهرة إلى أزمات في القوى البشرية وبصورة ملحوظة في القطاعات الحاسمة في التنمية البشرية – مثل الصحة والتعليم. وفي كثير من الحالات، على أية حال، يكون العرض من العمال المهرة مفرطاً وبالتالي لا يكون هؤلاء العمال قادرين على استخدام انتاجية مهاراتهم في بلادهم؛ والبعض يصف هذه الحالة باسم «فيضان الأدمغة»، أي أن العقول «المهاجرة» كان من الممكن بدون الهجرة أن تظل عاطلة عن العمل. ويمكن لبعض العمال ذوي المهارات العالية جداً (مثل العلماء) أن يجدوا عملاً ولكنَّهم يصابون بخيبة الأمل بسبب نقص التسهيلات. وأخيراً، فإن صفوة المفكرين في بعض الدول يتعرَّضون لانتهاكات حقوق الإنسان، بل وحتى الاضطهاد الذي يحفزهم على الرحيل إلى بيئات أكثر ملاءمة.

وفي كثير من الأمثلة، فإنه تصعب معرفة العواقب التي تترتب على فقدان العمال بالنسبة لبلادهم الأصلية. وعلى سبيل المثال فعلى الرغم من أن هجرة العمال المهرة الأتراك إلى ألمانيا كانت تُنْتقد بشدة من قبل الحكومة التركية وأصحاب العمل، إلاّ أنه لا يوجد سوى القليل من الدلائل في الأبحاث، هذا إن وُجد شيئاً من هذا القبيل على الاطلاق، على الآثار السلبية على المخرجات في الزراعة أوالتصنيع.[٤٧] ومع حساب كل شيء، فإن تقرير فيما إذا كانت هجرة العمال المهرة أو غيرهم تعيق عملية الهجرة يتوقف على المدى الذي تكون المصادر البشرية وغير البشرية متاحة للجسر على الهوَّة.

وأحد الآثار الإيجابية للهجرة على رأس المال البشري، والتي ترد مراراً وتكراراً هو اكتساب المهارات من الخارج والتي تساهم في التنمية عند عودة المهاجرين . وتقوم وجهة النظر هذه على أربعة افتراضات: أن المهاجرين يعودون فعلاً؛ وأنهم حقيقة سيكتسبون هذه المهارات في الخارج؛ وأن هذه المهارات مناسبة لفرص العمل في الوطن، وأن العمال العائدين سيستخدمون المهارات التي تعلَّموها في الخارج.[٤٨] ومن الواضح أنه لو بقي المهاجرون في الخارج بصورة دائمة أو قبلوا العمل في الخارج الذي يتطلب مستويات مهارات عند مستوى الأعمال التي كانوا يشغلونها قبل الهجرة أو حتى دون ذلك، فإن الاسهام الذي يحتمل أن يقدموه إلى أوطانهم الأصلية سيكون قد فُقِد.

وسواء كانت الهجرة الدولية تحسِّن أولا تحسِّن من مهارات المهاجرين أنفسهم، فإن هناك أدلَّة متزايدة أنها (أي الهجرة) تحسِّن من قدرات أُسر المهاجرين على تعليم أطفالهم وتزويدهم بالرعاية الصحية. وقد اتضح أن التحويلات مصدر هام لدفع الرسوم المدرسية وشراء الكتب والمواد وتوفير التمويل للتوسع في التسهيلات التعليمية. وتدل عدة دراسات أنه يحتمل أن يستطيع المهاجرون تعليم أطفالهم أكثر مما يستطيعه غير المهاجرين، وأنهم (أي المهاجرون) عندما يقوموا بذلك فإنهم ينفقون على التعليم أكثر من غير المهاجرين.[٤٩] كما أن هناك دلائل كذلك على أن دخل التحويلات يزيد من الطلب على الخدمات الصحية ومن احتمالات السعي للحصول على العناية الطبية الحديثة.[٥٠]

الهجرة والتجارة

تدلُّ النظرية الاقتصادية منذ زمن طويل على أن الهجرة والتجارة الواحد منهما بديل للآخر، ولكنَّ هذا الرأي آخذ في التغيُّر؛ إذ يزداد الاعتراف بأن الهجرة والتجارة الواحد منهما يكمل الآخر.[٥١]

فقد مكَّنت التحويلات الكثير من الدول المصدِّرة للعمالة من تحويل جزء كبير من وارداتها وبالتالي من المشاركة في التجارة العالمية. وبالإضافة إلى ذلك، تساعد الهجرة الدولية على تسهيل التوسع في تجارة الخدمات. ففي أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات كانت هجرة العمالة مركزيَّة لصادرات كوريا الجنوبية من الخدمات الإنشائية إلى غربي آسيا،

في حين أن الفلبين توسَّعت في السنوات الأخيرة في خدمات البنوك لخدمة المهاجرين في الشرق الأوسط وأوروبا. أمّا في تركيا، فقد زاد وجود المهاجرين في الخارج الطلب على خدمات النقل والبنوك والاتصالات، وشجَّع السفر للسياحة والأعمال بين تركيا وأقطار الاتحاد الأوروبي. وفي العديد من تيارات الهجرة، تطورت الشبكات المعقدة من الوسطاء (بصفة مشروعة وغير مشروعة) حول عملية جَلْب ونقل المهاجرين.[٥٢]

وتوسيع وصول الدول النامية للتجارة في الأسواق العالمية مفتاح لخلق فرص العمل والتنمية وتخفيض ضغوط الهجرة في المدى الطويل. ومع ذلك فإن الكثير من الدول الصناعية تواجه ضغوطاً محلية اقتصادية وسياسية لمقاومة رفع الحواجز التجارية. فمقاومة المزارعين الأوروبيين للتجارة الزراعية مع دول أوروبا الشرقية لا تعدو كونها سوى أحد الأمثلة على ذلك. وبسبب الضغط من جماعات المصالح المحلية، فإنه حتى اتفاقيات التجارة المفضَّلة مثل مبادرة حوض الكاريبي وميثاق لومي غالباً ما تستثني المنتجات الكثيفة في العمالة أو تحدُّ منها وهي التي تملك الدول الأقل تنمية مزيَّة منها.

الاستنتاجات

تصاعد بروز الهجرات الدولية بصورة حادة في السنوات الأخيرة نظراً لازدياد عدد المهاجرين ولأن حركاتهم أصبحت أكثر عرضة للتقلبات. والصلات بين اتجاهات الهجرة ونسبة المواليد العالية ومعدلات النمو الديموغرافي عبر عدة عقود ماضية صلات معقدة وغيرمباشرة. كذلك هي الصلات بين الهجرة الدولية واتجاهات التنمية الاقتصادية. وعلى المدى الطويل من الأجيال، يمكن للتنمية الاقتصادية الناجحة من تسهيل النزعات للهجرة؛ وعلى المدى القصير إلى المتوسط المتمثل في عقد أو عقدين، على أية حال، فإن مثل هذا الأثر المسهِّل للتنمية ينبغي توقُّعه، وفي الحقيقة فإن التنمية على مدى هذا الإطار الزمني يمكن أن يزيد النزعات للهجرة.

Notes

The authors wish to thank the several reviewers invited by the Overseas Development Council for their helpful suggestions.

[1] Hania Zlotnik, U.N. Population Division/DESD, personal communication, 17 November 1993. Determining the number of international migrants is complex and difficult, for a number of reasons. Census data are the most complete and comparable sources but are seldom timely; currently available census results date from the 1980s, for example. Further, some censuses report foreign born, while others report foreign nationals. Foreign birth is generally better than nationality for inferring migration, since nationality may or may not change as migrants settle and may or may not apply to the second generation.

[2] Estimates prepared by Zlotnik, op. cit. Asia, the Middle East, and North Africa here include regional groupings defined by the United Nations as South Asia, South East and East Asia, and North Africa and West Asia.

[3] Rogers Brubaker, "Political Dimensions of Migration From and Among Soviet Successor States," in *International Migration and Security*, Myron Weiner (ed.), (Boulder, CO: Westview Press, 1993), p. 48.

[4] United Nations, *World Population Trends and Policies: 1987 Monitoring Report*, ST/ESA/SER.A/103 (New York: United Nations, 1988), p. 240; and Susan Forbes Martin, personal communication, 8 November 1993.

[5] United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR), *The State of the World's Refugees: The Challenge of Protection* (New York: Penguin Books, 1993), p. 153. In this chapter, *refugee* refers to those officially recognized as such by the UNHCR, in keeping with the 1951 U.N. Convention Relating to the Status of Refugees, the 1967 Protocol Relating to the Status of Refugees, and the Organization for African Unity (OAU) Convention of 1969. The Convention defines a refugee in part as a person who, "owing to a well-founded fear of being persecuted for reasons of race, religion, nationality . . . is outside the country of his nationality and is unable or unwilling to avail himself of the protection of that country. . . ." The OAU expands the definition of a refugee to include those who, "owing to external aggression, occupation, foreign domination, or events seriously disturbing the public order . . . are compelled to leave . . . to seek refuge in another place." *Forced migrants* include refugees by these definitions, as well as others forced to flee across international boundaries from severe economic, political, and ecological conditions in their homelands.

[6] J.S. Birks, I.J. Seccomb, and C.A. Sinclair, "Labour Migration in the Arab Gulf States: Patterns, Trends, and Prospects," Round Table on International Migration in the Philippines and South-East Asia, Manila, 8-11 December 1987, mimeo.

[7] Nasra Shah, "Migration Between Asian Countries and Its Likely Future," paper prepared for the U.N. Expert Group Meeting on Population Distribution and Migration, Santa Cruz, Bolivia, 18-22 January 1993, p. 5.

[8] UNHCR, op. cit., p. 8. The figure for Sub-Saharan Africa excludes Algeria, Egypt, Libya, Morocco, and Tunisia.

[9] U.S. Department of Commerce, Bureau of the Census, *1990 Census of the Population: The Foreign Born in the U.S.* (Washington, DC: U.S. Government Printing Office, July 1993), Table 1.

[10] UNHCR, op. cit., pp. 152-153, Annex I.1.

[11] This paper focuses on *international* migration. Hence, the terms *in-migration* and *out-migration* (frequently used in discussions of internal migration) are used here only in reference to cross-border movements into and out of a country. These terms are broader than *immigration* and *emigration* in that the latter imply indefinite or permanent residence. The term *immigration*, which applies to entry by non-nationals, is defined differently in different countries: the United Nations definition, which is used only by the United Kingdom and New Zealand, includes those who intend to stay for one year or more; France includes those resident for three months or more; in the United States, *immigrant* is a legal category of admission to stay indefinitely, without reference to actual or intended length of residence. The term *emigrant* is used in reference to the exit of foreigners and nationals for residence or extended stay abroad (e.g., longer than one year). All these terms refer to flows, not stocks.

[12] Estimated from annual *Statistical Yearbooks*, U.S. Immigration and Naturalization Service (Washington, DC: Government Printing Office). Specifically, we took the number of immigrants admitted in each year, subtracted the number of refugee adjustments (which refer to refugees admitted in prior years), and then added in the numbers of refugees admitted in that year.

[13] Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD), *Continuous Reporting System on Migration (SOPEMI): Trends in International Migration* (Paris: OECD, 1992), pp. 86-87.

[14] Robert Warren, Immigration and Naturalization Service, personal communication, 15 December 1993.

[15] U.S. Immigration and Naturalization Service, Office of Strategic Planning, Statistics Division, "Estimates of the Resident Illegal Alien Population: October 1992," unpublished, mimeo.

[16] OECD, op. cit., pp. 55-57; Australia, Department of Immigration, Local Government and Ethnic Affairs, Table 1.2 of 8 April 1993 Minute from Nick Lawry, Director, BIR Liaison and Program Evaluation Section.

[17] This section draws upon Sharon Stanton Russell and Michael S. Teitelbaum, *International Migration and International Trade*, World Bank Discussion Paper, No. 160 (Washington, DC: World Bank, 1992), pp. 4-7.

[18] For an informative discussion of contending theoretical approaches, see Douglas S. Massey et al., "Theories of International Migration: Review and Appraisal," *Population and Development Review*, Vol. 19, No. 3 (September 1993), pp. 431-466.

[19] Oded Stark, *The Migration of Labor* (Cambridge, MA: Basil Blackwell, 1991).

[20] UNHCR, op. cit., p. 25.

[21] UNHCR, op. cit., p. 153. For the definitions of refugees, see note 5 in this chapter.

[22] Intergovernmental Consultations on Asylum, Refugee, and Migration Policies in Europe, North America, and Australia, "Asylum Applications in Participating States 1983-1993," January 1994, mimeo.

[23] Algeria, for example, restricted emigration to France in 1973, following a series of anti-Algerian incidents; the Philippines government has periodically banned labor migration by Filipino women to Kuwait because of concerns about abuses.

[24] Attractively low land prices have been important in the migration of Bangladeshis to the Indian state of Assam, and of Salvadorans to Honduras before the 1969 "Football War" between these two countries.

[25] Aristide R. Zolberg, Astri Suhrki, and Sergio Aguayo, *Escape From Violence: Conflict and the Refugee Crisis in the Developing World* (New York: Oxford University Press, 1989).

[26] See, for example, Paul Kennedy, *Preparing for the Twenty-First Century* (New York: Random House, 1993), Ch. 2.

[27] Ronald Skeldon, "On Mobility and Fertility Transitions in East and Southeast Asia," *Asian and Pacific Migration Journal*, Vol. 1, No. 2, pp. 220-249.

[28] See, for example, Employment and Immigration Canada, *Annual Report to Parliament: Immigration Plan for 1991-1995* (25 October 1990), pp. 5 and 6 (tabled in parliament). A "backgrounder" released on 2 February 1994 by the Canadian Minister of Citizenship and Immigration, Sergio Marchi, states that current levels of immigration "help us to sustain an annual population growth rate of about 1.5 percent—higher than any other industrialized nation. . . ." *Backgrounder: A New Approach to Consultation for a New Vision of Immigration*.

[29] Demetrios G. Papademetriou and Phillip L. Martin (eds.), *The Unsettled Relationship: Labor Migration and Economic Development* (New York: Greenwood Press, 1991).

[30] U.S. Commission for the Study of International Migration and Cooperative Economic Development, *Unauthorized Migration: An Economic Development Response* (Washington, DC: U.S. Government Printing Office, 1990), pp. xiii and 35.

[31] Ibid.

[32] Official inflows (credits) are those recorded and published annually in the International Monetary Fund's *Balance of Payments Statistics* (Washington, DC: International Monetary Fund). Total inflows are the sum of three categories: worker remittances, which are the value of transfers from workers abroad for more than a year; migrant transfers, or the flow of goods and financial assets associated with an international move; and labor income, or the factor income of migrants working abroad for less than one year. Because only a portion of all remittances flow through official channels, and not all countries are reflected in the IMF balance of payments statistics, the figures based upon IMF data are "lower bound" estimates.

[33] Sharon Stanton Russell, "Migrant Remittances and Development," *International Migration*, Vol. XXX, Nos. 3/4, (1992) p. 269; and Russell and Teitelbaum, op. cit., p. 1. Net transfers to developing countries were $36.7 billion in 1990, but this figure may be skewed by incomplete recording of debits; hence, the more complete figure for 1989 is used here.

[34] Russell and Teitelbaum, op. cit., Tables 4-6.

[35] For a fuller discussion of this debate, see Sharon Stanton Russell, "Remittances from International Migration: A Review in Perspective," *World Development*, Vol. 14, No. 6 (1986), pp. 677-696; and Charles B. Keely and Bao Nga Tran, "Remittances from Labor Migration: Evaluation, Performance, and Implications," *International Migration Review*, Vol. 23, No. 3 (Fall 1989), pp. 500-525.

[36] For evidence on land and housing prices, see Ismail Serageldin, James Socknat, Stace Birks, Bob Li, and Clive Sinclair, *Manpower and International Labor Migration in the Middle East and North Africa* (Washington, DC: World Bank, Technical Assistance and Special Studies Division, June 30, 1981); and Richard H. Adams, Jr., *The Effects of International Remittances on Poverty, Inequality, and Development in Rural Egypt*, Research Report 86 (Washington, DC: International Food Policy Research Institute, 1991). For construction materials, see Demitrios G. Papademetriou and Ira Emke-Poulopoulos in Papademetriou and Martin, op. cit., p. 102.

[37] See, for example, Philip L. Martin, *The Unfinished Story: Turkish Labour Migration to Western Europe* (Geneva: International Labour Organization, 1991); and Papademetriou and Martin, op. cit.

[38] See Nicholas Glytsos, "Measuring the Income Effects of Migrant Remittances: A Methodological Approach Applied to Greece," *Economic Development and Cultural Change*, Vol. 42, (October 1993), pp. 131-168; and Julien Conde, Pap Syr Diagne, and N G. Ounidou, *South-North International Migrations, a Case Study: Malian, Mauritanian and Senegalese Migrants from Senegal River Valley to France* (Paris: Organisation for Economic Co-operation and Development, 1986).

[39] Martin, *The Unfinished Story*, op. cit., p. 57.

[40] Ibrahim A. Elbadawi and Roberto Rocha, "Determinants of Expatriate Workers' Remittances in North Africa and Europe," Policy Research Working Papers, WPS 1038 (Washington, DC: World Bank, November 1992), p. 17.

[41] For reviews of the remittance literature, see Russell, "Migrant Remittances and Development," op. cit.; and Russell, "Remittances from International Migration," op. cit.

[42] For example, investment of remittances in agriculture can be affected by factors such as land tenure patterns, producer pricing policies, rates of return to alternative investments, and sexual division of labor in agriculture.

[43] Shahid Javed Burki, "International Migration: Implications for Labor Exporting Countries," *The Middle East Journal*, Vol. 38, No. 4 (1984), pp. 680-682; and Frank Eelens, Toon Schampers, and Johan Dirk Speckmann (eds.), *Labour Migration to the Middle East: From Sri Lanka to the Gulf* (London and New York: Kegan Paul International, 1992), p. 31.

[44] On Egypt, see Adams, op. cit.; on Pakistan, see Richard H. Adams, Jr., "The Effects of Internal and International Migration and Remittances on Income Distribution in Rural Pakistan," report prepared for the U.S. Agency for International Development (Washington, DC: International Food Policy Research Institute, June 1992).

[45] Robert E.B. Lucas, "International Migration: Economic Opportunities, Development Strategies, and World Trade," report submitted to United Nations Development Programme, September 1991, p. 11.

[46] Reginald T. Appleyard, "Migration and Development: Myths and Reality," *International Migration Review*, Vol. 23, No. 3 (Fall 1989), p. 488; and Galal A. Amin and Elizabeth Awny, manuscript report, *International Migration of Egyptian Labor: A Review of the State of the Art* (Ottawa: International Development Research Centre, 1984), p. 96.

[47] Martin, *The Unfinished Story*, op. cit., pp. 29-30.

[48] Charles W. Stahl, "Labor Emigration and Economic Development," *International Migration Review*, Vol. 16, No. 4 (1983), pp. 887-889.

[49] For a review of African evidence on this point, see Sharon Stanton Russell, Karen Jacobsen, and William Deane Stanley, *International Migration and Development in Sub-Saharan Africa*, World Bank Discussion Paper No. 101, Vol. 1, Overview (Washington, DC: World Bank, 1990), pp. 63-65.

[50] On Sri Lanka, see Eelens, Schampers, and Speckmann, op. cit., p. 179; on Mali, see Nancy Birdsall, Jere Behrman, and Punam Chuhan, "Client Choice of Health Care Treatment in Rural Mali," paper presented at the Annual Meeting of the Population Association of America, New Orleans, LA, April 1988.

[51] See Philip L. Martin, *Trade and Migration: NAFTA and Agriculture*, Policy Analyses in International Economics No. 38 (Washington, DC: Institute for International Economics, October 1993).

[52] On intermediaries, see Graeme J. Hugo, paper prepared for the U.N. Expert Group Meeting on Population Distribution and Migration, Santa Cruz, Bolivia, 18-22 January 1993, p. 11; Eelens, Schampers, and Speckmann, op. cit., p. 44, and Ernst Spaan, "Taikongs and Calos: The Role of Middlemen and Brokers in Javanese International Migration," *International Migration Review*, Vol. 28, No. 1 (1994), pp. 93-113.